

تقارب روسي سعودي يدعم توازن سوق النفط

محللون: التخممة النفطية بعيدة عن النهاية ولا أمل في رفع الإنتاج في ظل الموجة الوبائية الثانية



أبدت تحركات موسكو الأخيرة تقريبا مع خطط السعودية لترتيب سوق النفط العالمية عبر إقرار التمديد في خفض الإنتاج رغم تضرر روسيا اقتصاديا وحاجتها للسيولة، غير أن صدمات الخام تستوجب توحيد الجهود داخل أوبك للتصدي لأي تدهور قد يطرأ على أسعار الخام.

موسكو - تقاربت وجهات النظر بين الرياض وموسكو بشأن سبل إدارة سوق النفط حيث ظهرت مؤشرات شبه توافق على خفض جديد في الإنتاج لمواجهة صدمات الخام وهبوط الأسعار في ظل استمرار مخاوف فيروس كورونا وانخفاض الطلب على الطاقة. وقال مصدران بالقطاع لرويترز، إن روسيا ربما تؤيد الإبقاء على قيود إنتاج النفط العالمية دون تغيير بعد 2020 عندما يحين موعد تخفيفها إذا تدهورت أوضاع الأسواق العالمية بسبب تباطؤ الطلب وتزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا. ومن المقرر أن تخفف منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجون آخرون في مقدمتهم روسيا، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك، القيود على الإنتاج اعتبارا من أول يناير. لكن مصدرين بالقطاع قالوا إن موسكو، التي تحتاج سيولة لدعم اقتصادها المتضرر من انتشار الفيروس، ربما توافق على الإبقاء عليها عند المستويات الحالية إذا تدهورت أسواق النفط وإذا جرى طرح مثل تلك المقترحات.

وقال نوكفا، الإثنين، إن تعافي السوق تباطأ بسبب الموجة الثانية، بينما قد يتسبب فصل الشتاء في المزيد من الضبابية مع تراجع موسمي في الطلب على الوقود.

ومما يجعل تمديد التخفيضات واردا، إشارة أوبك، في وثيقة إلى أن التوازن بين العرض والطلب قد لا يعود في 2021 وفق تصور متشائم.

وقال مصدر حكومي ثان إن روسيا في الوقت الحالي لن تفضح عن خططها بشأن الاستثمار في تخفيضات إنتاج النفط الحالية للحيلولة دون حدوث رد فعل مبالغ فيه للسوق.

وأضاف المصدر "التوقعات حول آفاق زيادة الطلب في 2021 مخيبة للآمال إلى

الماضي إن أوبك+ ستبدأ تخفيف قيود الإنتاج كما هو مخطط بالرغم من قفزة عالية في الإصابات بفيروس كورونا. وقال مصدر بالقطاع "الروس يدرسون دعم التمديد لما بعد ديسمبر 2020 رغم تصريحات نوكفا بشأن خطة الاستمرار في الاتفاق على وضعه الحالي. كل هذه المكالمات بين بوتين والأمير محمد بن سلمان في الأونة الأخيرة لم تكن من أجل لا شيء، إنهم يتفاوضون بنشاط بشأن التمديد المحتمل".

وتخفف أوبك+ الإنتاج بنحو 7.7 مليون برميل يوميا للمساعدة في دعم الأسعار وتقليل المخزونات، لكنها تعزز تقليص حجم التخفيضات إلى 5.7 مليون برميل يوميا اعتبارا من أول يناير.

ويعتقد بعض المحللين أن التخممة النفطية العالمية بعيدة عن النهاية ويتشككون في النتائج المتوقعة لرفع الإنتاج في ظل الموجة الثانية من فيروس كورونا في أوروبا ومناطق أخرى.

وتقول وكالة الطاقة الدولية إن الموجة الثانية من كوفيد - 19 تبطئ الطلب وتستعد جهود المنتجين لتحقيق التوازن في السوق.

وقال نوكفا، الإثنين، إن تعافي السوق تباطأ بسبب الموجة الثانية، بينما قد يتسبب فصل الشتاء في المزيد من الضبابية مع تراجع موسمي في الطلب على الوقود.

ومما يجعل تمديد التخفيضات واردا، إشارة أوبك، في وثيقة إلى أن التوازن بين العرض والطلب قد لا يعود في 2021 وفق تصور متشائم.

وقال مصدر حكومي ثان إن روسيا في الوقت الحالي لن تفضح عن خططها بشأن الاستثمار في تخفيضات إنتاج النفط الحالية للحيلولة دون حدوث رد فعل مبالغ فيه للسوق.

وأضاف المصدر "التوقعات حول آفاق زيادة الطلب في 2021 مخيبة للآمال إلى

آفاق قاتمة تحجب استشراف المستقبل

المزيد من الإنتاج منخفض الهامش عندما تتحسن أوضاع السوق.

لكن خطة الخارح الجديدة لشركة "بي.بي"، التي لم يعلن عنها من قبل، ستغلق خط الرجعة على شركة الطاقة البريطانية فور بيعها أصول النفط والغاز التي يوصف بأنها عالققة. ولم ترد "بي.بي" على طلبات التعليق.

وتجمع أبحاث وتقارير دولية على أنه من المحتمل أن تكون أزمة فيروس كورونا قد تسببت في إحداث التغيير المتوقع منذ فترة طويلة في ميزان الطلب على النفط وأن يكون هذا التحول قد أصبح محور التفكير داخل منظمة أوبك.

وتكشف تحركات كبرى الشركات النفطية عن عمق الخطر الذي باتت تستشعره صناعة النفط حيث أظهر قرار "بي.بي" النفطية مؤخرا بيع جزء كبير من أصولها للنفط والغاز، عمق مخاوف الشركات من أن تقلبات أسعار الخام التي لم تعد ظرفية وإنما تكشف عن تغيرات كبيرة قد تنسحب على احتمال بلوغ العالم الذروة النفطية خصوصا مع تزايد رهانات الطاقة النظيفة وتحديات المناخ وتقليل انبعاثات الكربون. وتحفظ شركات النفط الكبرى عادة بالأصول لفترات طويلة، حتى عندما تهوي أسعار الخام، مستهدفة تشغيل

كورونا يعتاد على مواصلة الحياة دون الحاجة إلى النفط، الأمر الذي سرع عملية التحول نحو مصادر الطاقة البديلة، ما ضاعف المتاعب أمام البلدان النفطية وهدد توازنها المالية في ظل ضبابية وانعدام مؤشرات لاستشراف نهاية الأزمة. وتجمع تقارير على أن فيروس كورونا قد يحدث تغييرات عميقة بتغييره المفاهيم عديده وخلقه لأساليب جديدة في العمل عن بعد، ما يقلص الحاجة إلى التنقل واستخدام الوقود، فضلا عما قد يحدثه في ما يتعلق بالإقبال على السفر مجددا.

حد ما يبدو أنه سيتعين علينا الإبقاء على التخفيضات". ولم ترد وزارة الطاقة الروسية ولا الكرملين على طلب التعليق. ومن جهة أخرى، بات النفط يواجه تهديدا لوجوده حيث يواجه تحديات التكيف العالمي مع تداعيات الوباء في ظروف تزايد الرهانات على العمل المنزلي والتعويل على التكنولوجيا لتنظيم الفعاليات، فضلا عن تكثيف التوجهات نحو الطاقة المتجددة لتغطية الحاجة في وقت تتصاعد فيه مطالب بالحد من انبعاثات الكربون. وبيات العالم في ظل تواصل تداعيات

الهيئات الاقتصادية اللبنانية تطلق نداء استغاثة لإنقاذ بيروت

دعوة السياسيين إلى الكف عن السلبية والمضي قدما في المبادرة الفرنسية

المنتجات، فإنه سيتعين على المستوردين شراء العملة الأميركية لواردهم من السوق السوداء مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين.

ويواجه المصرف المركزي في لبنان نقصا حادا في احتياطه بالدولار الأميركي، حيث كان حاكمه رياض سلامة قد أعلن في وقت سابق من هذا العام أن لدى المصرف لبرنامج الدعم 1.8 مليار دولار فقط و17.5 مليار دولار من الاحتياطي الذي يخص المصارف التجارية ومودعيها.

وقيد على سحب الودائع من المصارف وسط توقف البلاد في مطلع العام عن سداد الديون الخارجية والداخلية في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين الذي يتجاوز 92 مليار دولار. وقد أدى هذا الوضع إلى إقفال عدد كبير من المؤسسات وتسريح عشرات الآلاف من العاملين وتصاعد البطالة وتراجع قدرات اللبنانيين الشرائية مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة تتجاوز 80 في المئة.

وخلال الأسابيع الأخيرة تزايدت مخاوف الأوساط الشعبية والاقتصادية في لبنان من رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية دون تقديم مساعدات تخفف آثار ذلك، ما من شأنه أن يقود البلاد إلى تفجر اجتماعي حيث يشكل بند الدعم مطلباً رئيسياً لإصلاح الاقتصاد لدى المؤسسات المانحة.

وفي هذا السياق حث اقتصاديون لبنانيون السلطات على اعتماد آلية مساعدة فعالة للمواطنين قبل رفعها للدعم عن الوقود والقمح والأدوية والمنتجات الغذائية وسط انهيار اقتصادي ومالي حاد في البلاد. وكانت تقارير قد تحدثت عن توقعات بأن يرفع مصرف لبنان المركزي الدعم تدريجيا عن هذه السلع بعدما كانت مدعومة منذ سنوات بقيمة 700 مليون دولار شهريا.

ويبلغ سعر صرف الدولار بحسب السعر الرسمي، نحو 1515 ليرة لبنانية لكنه بسبب الشح في العملة الأجنبية غير متوافر في المصارف بهذا السعر فيما يبلغ أكثر من 8 آلاف ليرة في السوق السوداء. وبمجرد توقف مصرف لبنان عن دعم الاحتياجات الأساسية للبلاد من الوقود والقمح والأدوية بتزويد النجار بالدولار بالسعر الرسمي لاستيراد هذه

أزمة اقتصادية ومالية في تاريخها. ويستمر هذا الفراغ بسبب مطالب وصراعات القوى السياسية رغم قيام الرئيس الفرنسي بزيارتين متتاليتين إلى لبنان ووضع مبادرة أمام القوى السياسية لد بد العون لوقف الانهيار وإعادة الإعمار تشمل تشكيل حكومة اختصاصيين تقوم بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية كانت وافقت عليها جميع الأطراف.

ويعاني لبنان من تدهور اقتصادي ومعيشي حاد ومن تضخم في ظل أزمة مالية صعبة تتزامن مع شح العملة الأجنبية وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية. وكارثة انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي بسبب عجز القوى السياسية عن تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ إصلاحات جادة لإنقاذ البلاد من أسوأ

للمناطق والطوائف والمذاهب". وأكدت أن "الاقتصاد يهبط بكافة مكوناته بسرعة قياسية والمؤسسات تلفظ أنفاسها الأخيرة والبطالة تستشري والشعب يجوع وبيروت تدمرت والطاقت الشبابية تتآكل ومختلف نواحي الحياة تتراجع بشكل خطر".

ويشهد لبنان فراغا حكوميا بسبب استقالة حكومة حسان دياب على خلفية كارثة انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي بسبب عجز القوى السياسية عن تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ إصلاحات جادة لإنقاذ البلاد من أسوأ

وجهت الهيئات الاقتصادية اللبنانية بياناً شديداً للجهة انتقدت فيه استهتار السياسيين بالمصلحة العامة، مطالبة بالسير نحو تشكيل حكومة منتجة وقادرة على تنفيذ الورقة الفرنسية الإقناذية لإعادة إعمار وإنقاذ بيروت.

إلى مرحلة ستعتمد فيها السيولة بالعملات الصعبة، ويرتفع سعر صرف الدولار من دون سقف، وتندثر القدرة الشرائية ويرتفع التضخم إلى مستويات عالية غير مسبوقة عالمياً.

وأضافت "سنصل إلى مرحلة تعطل فيها كافة محركات الاقتصاد ما يعني إقفالا شبه شامل للمؤسسات وبطالة جماعية وفقرا مجتمعيا وجوعا عابرا

وفي بيان تلاه رئيس نقابة المقاولين مارون الحلو باسم الهيئات حملت الأخيرة القوى السياسية المسؤولية الكاملة عن كل ما يحصل في البلاد وطالبتها بـ"السير نحو تشكيل حكومة منتجة وقادرة على تنفيذ الورقة الفرنسية الإقناذية لإعادة إعمار بيروت وإنقاذ لبنان".

وطالبت الهيئات القوى السياسية بـ"الكف عن كل الممارسات السلبية والذهاب فوراً لإنتاج الحلول وملاقاة المبادرة الفرنسية التي تشكل فرصة أكيدة ونادرة لإنقاذ لبنان".

وأكدت خوفها من "ضباب فرصة الدعم الفرنسي عبر الورقة التي قدمها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لإنقاذ لبنان، ومن أجل حث القوى السياسية على القيام بواجباتها الوطنية والحفاظ على ما تبقى من قدرات وإمكانات". وحذرت من أن "الكلم الكبير من الأزمات والتراجعات التي أصابت مختلف مفاصل الحياة في لبنان يرافقه استمرار الأداء السياسي السلبى بما ينهئ بمصير مأساوي للبنانيين". ورت أن "الأزمات في لبنان تهدد وجود الكيان وأنه من غير المسموح أخلاقيا ووطنيا أن نبقى في دوامة الممارسات العنيفة". وأكدت أننا "سنصل

وأثار هذا الواقع قلقا كبيرا لدى المواطنين الذين توافقوا على محال المواد الغذائية والصيدليات لشراء كميات كبيرة من الأصناف وتخزينها في منازلهم، متوقعين زيادة كبيرة في أسعار هذه المنتجات.

كما استغفر هذا الوضع الاتحاد العمالي العام الذي دعا رئيسه بشارة الأسمر الخميس إلى "يوم غضب" في الـ14 من الشهر الحالي، محذرا من أن رفع الدعم عن الدواء سيؤدي إلى انهيار نظام الضمان الصحي، كما أن رفع الدعم عن المحروقات سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل وأن رفع الدعم عن القمح سيؤدي إلى رفع أسعار الخبز. ودعا الخبراء السلطات إلى اعتماد برنامج مساعدات لتمكين الأشخاص الأكثر ضعفا من شراء المواد الأساسية مثل الخبز والأغذية والأدوية ويزيل التدفئة خلال فصل الشتاء.

مارون الحلو
ندعو إلى تشكيل حكومة منتجة وقادرة على تنفيذ الورقة الفرنسية



الشارع وسيلة ضغط على السلطة